ردمد
٢٥١٨-٩٢٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٢٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد التاسع عشر
المجلد الثاني
ذي الحجة ١٤٤٦ هـ
حزيران - ٢٠٢٥ م

تطور العلاقات السودانية الاثيوبية السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٥

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

تطور العلاقات السودانية الاثيوبية السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٥

م.د. وليد خالد حسن علوان
جامعة سامراء/ كلية التربية
Waieedalshieeq1985@gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٤/ ٢٠٢٥
تاريخ القبول:
٣٠/ ٤/ ٢٠٢٥
تاريخ النشر:
١/ ٦/ ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية:
العلاقات السودانية الإثيوبية، النزاع الإثيوبي الإريتري، محاولة اغتيال مبارك، العقوبات على السودان، تحالف دول القرن الأفريقي.

المجلد الثاني العدد (١٩)
شهر ذي الحجة - ١٤٤٦هـ
حزيران ٢٠٢٥م

ملخص البحث:

تناول بحث العلاقات السياسية السودانية الإثيوبية السياسية ١٩٨٩-٢٠٠٥، مرحلة التقارب بين السودان وإثيوبيا في تلك المدّة والتّي أسهمت في تحسّن العلاقات بين البلدينْ وتطرق إلى محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك وأثرها على العلاقات بين السودان وإثيوبياْ وتداعيات تلك الحادثة على الموقف في السودانْ والحديث عن انفراج الأزمة وعودة العلاقات السودانية الإثيوبيةْ فضلاً عن تسليط الضوء على موقف السودان من العلاقات الإثيوبية الإريترية.

Development of Sudanese-Ethiopian relations 1989 - 2005

M. Dr.. Waleed Khalid Hasan Alwan
Samarra University, College of Education
Waieedalshieeq1985@gmail.com

Received:
25/04/2025
Accepted:
30/04/2025
Published:
1/6/2025

Keywords:
Sudanese-Ethiopian relations, Ethiopian-Eritrean conflict, Mubarak assassination attempt, Sanctions on Sudan, Horn of Africa alliances.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (19)
Dhu al-Hijjah 1446 H

Absrract

The study of Sudanese-Ethiopian political relations from 1989 to 2005 dealt with the phase of rapprochement between Sudan and Ethiopia during that period, which contributed to the improvement of relations between the two countries. It touched on the attempt to assassinate Egyptian President Mohamed Hosni Mubarak and its impact on relations between Sudan and Ethiopia, and the repercussions of that incident on the situation in Sudan and the conversation. About the solution to the crisis and the return of Sudanese-Ethiopian relations, as well as the shedding of... Shedding light on Sudan's position on Ethiopian-Eritrean relations.

المقدمة:

شهدت حقبة التسعينيات أحداثاً عظيمة التأثير على دول القرن الأفريقي كافة، منها: انقلاب السودان عام ١٩٨٩، ومجيء نظام إسلامي التوجه إلى دفّة الحكم، فضلاً عن انهيار النظام في إثيوبيا عام ١٩٩١، ووصول نظام ذي توجه مسيحي سيطر على الحكم، وبروز النظام العالمي الجديد بأطروحاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تكرّس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بوصفها قوة أحادية مهيمنة، ممّا أفرز واقعاً جديداً ضعفت معه سيادة الدول على أراضيها ومواردها وحتى على قيمها الاجتماعية في بعض الأحيان.

سعى النظامان إلى بناء علاقات مستقرة وثنائية، أكثر تماسكاً ومخالفة لطبيعة العلاقات السابقة بين الدولتين، إلا أن الأمر لم يكن يخلو من الانتكاسات في العلاقة وكان أبرزها: القطيعة التي حدثت بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك عام ١٩٩٥، في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا واتهام اثيوبيا للسودان بتدبير الحادثة، وقد واجه السودان تضييقاً وحصاراً دولياً قادته الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى حد تطويع مجلس الأمن الدولي واستعماله كأداة لإضعاف السودان بقرارات المقاطعة والحصار، وعمدت على قصف مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم عام ١٩٩٨، وعادت العلاقات بين السودان وإثيوبيا الى حالة التحسن عند اندلاع الحرب الاثيوبية الاريترية عام ١٩٩٨، ومحاولة كلّ دولة من تلك الدول كسب ودّ السودان.

قسّم البحث إلى خمس محاور رئيسة بيّنت تطوّر العلاقات السودانيّة الإثيوبية السياسيّة في تلك المدّة وأهميتها على البلدين، وجاءت الخاتمة استنتاجية وهي حصيلة نهاية للبحث، ويمكن قراءة هذه العناوين عن طريق تتبّع صفحات هذا البحث.

أولاً: مرحلة التقارب

لم تشهد العلاقات السودانية الإثيوبية، عبر مسيرتها الطويلة يوماً من أيام الصفاء والوئام الدائم، بل كانت علاقة أقرب ما نسميها أنهّا علاقة متذبذبة منذ أمد بعيد، وازداد ذلك التذبذب في العقد الأخير من القرن العشرين متزامناً مع النظام الجديد في السودان إثر انقلاب عام ١٩٨٩، وبما أنّ كلتي الدولتين تشكلان قوّة كبرى في الشرق الإفريقي، فإنّ محاولة بسط النفوذ والهيمنة على دول شرق إفريقيا يعدّ أمراً استراتيجياً لكلتي الدولتين، الأمر الذي أدّى بدوره إلى إذكاء روح الصراع بينهما بشكل مستمر[١]، فالتنافس بينهما للقيام بدور إقليمي في الأقاليم الواقعة في شرق إفريقيا أثار صراعاً مستداماً بينهما، ولا يغيب عن البال الاختلافات الأيديولوجية بين الدولتين، ممّا أدّى إلى جعل السودان يحتضن الحركات الإثيوبيّة المعارضة لنظامها وبادرت اثيوبيا أيضاً بدعم الحركات السودانيّة المعارضة لنظامها[٢].

عند استيلاء الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا على السلطة، كانت منشغلة مسبقًا بالقضايا الداخلية المعقدة التي نشأت بشكل خاص فيما يتعلّق بالخلفيّة العرقيّة للمنظمات السياسيّة التي وصلت إلى السلطة وتسريح المؤسسة العسكرية للحكومة السابقة، وإدخال السياسة العرقيّة القائمة على تبنّي مبدأ تقرير المصير حتّى الانفصال، والاعتراف الفوري من الحكومة الإثيوبية بتشكيل حكومة داخلية في إريتريا، وعلى الصعيد الدولي كانت الحكومة الإثيوبية الجديدة مشغولة أيضاً بالبحث عن الدعم السياسي والاقتصادي من مختلف البلدان؛ لأنّ الحكومة الجديدة لم تكن مستقرّة في البداية في قاعدتها السياسية المحلية ولم يكن لديها حليف دولي يمكن الاعتماد عليه، فقد

---

(١) عبد الوهاب ايمن السيد، الازمة السودانية المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) سعود بن علي بن محمد القريشي، التغيرات السياسية في القرن الافريقي واثرها على امن البحر الأحمر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا،الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص٧٩.

تمّ تصميم سياستها الخارجية بشكل أساس لإقامة علاقات سلمية مع جيرانها وتأمين الدعم السياسي والدبلوماسي، ونتيجة لذلك أعلنت إثيوبيا سياسة الباب المفتوح فيما يتعلّق بعلاقاتها مع الدول المجاورة جعلت تلك الخطوة الأحاديّة التي اتخذتها إثيوبيا حدودها مفتوحة على مصراعيها أمام حرّية تنقّل الأشخاص من دون شرط الحصول على تأشيرة دخول[١].

قام الرئيس السوداني عمر حسن البشير عام ١٩٩١، بزيارة إلى أديس أبابا عاصمة اثيوبيا، وتمخض عن ذلك توقيع اتفاقية صداقة بين البلدين[٢]، وردّ الرئيس الاثيوبي ميليس زيناوي الزيارة إلى السودان وجرى في تلك الزيارة تكوين آلية للتعاون بين البلدين تمثلت في اللجنة الوزارية المشتركة التي عقدت أولى اجتماعاتها بالخرطوم في كانون الأول١٩٩١ [٣].

عينت اثيوبيا سفيراً فوق العادة ومفوضاً لحكومتها لدى السودان في اذار ١٩٩٢، ممّا يعدّ نقلة سياسيّة مهمّة بين البلدين[٤]، واتخذ السودان خطوات مهمّة كانت تهدف إلى تطوير العلاقات بين البلدين، إذ وسّعت سفارتها في أديس أبابا، إلى انشاء قنصلية في غامبيلا[٥].

---

(1))(Kinfe Abraham،Ethiopia From Bullets to the Ballot Box: The Bumpy Road to Democracy and the Political Economy of Transition: Lawrenceville: The Red Sea Press،1994،P 42.

(٢) احمد همام محمد، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، مجلة السياسة الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ١٤، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٥٠٣.

(٣) سامي السيد، الانتخابات التشريعية في اثيوبيا ٢٠٠٥، مجلة أفاق افريقية، المجلد ٦، العدد ١٩، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

(٤) هشام محمد الأمين، الصراع الدولي والإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واثره على دول الجوار الافريقي، مجلة دراسات افريقية، العدد ٢٢، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص١٣٩.

(٥) عبد الحميد مرحوم على الله، اثر التدخل الأجنبي على السيادة الوطنية ١٩٥٦-٢٠٠٦ السودان

لقد كان تحرك السودان في الوقت الذي كان فيه وضعه متميزاً نسبيّاً؛ لأنّ إثيوبيا وإريتريا كانتا تشتركان بعلاقة وطيدة ومفضلين للسودان، إذ لم يكن على الأخيرة أن تقلق بشأن قضية موازنة علاقاتها مع تلك الدول طالما أنها كانت قد حافظت على علاقات جيدة مع كليهما، ولاسيما وأنّ الحكومة الانتقالية الإثيوبية التي تشكّلت بعد عام ١٩٩١، كانت تعمل بشكل رئيس على إعادة هيكلة إدارتها الداخليّة في ضمان السلام والاستقرار، وبالتالي لم يواجه السودان أيّ رقابة في المنطقة السياسيّة في إثيوبيا؛ بسبب سياسة الباب المفتوح من الأخيرة، إذ كانت حكومة السودان تمارس أنشطتها السرية في اثيوبيا بتفاؤل كبير[١].

استثمر السودان سياسة الباب المفتوح المثالية لإثيوبيا تجاه جيرانه، وكان عدم استقرار الأوضاع الداخلية لحكومة اثيوبيا جعلها تفكر بجديّة في الحفاظ على علاقاتها الودية مع السودان كان ذلك لضمان ألاّ تكون الأخيرة أرضاً خصبة للأنشطة السياسية والعسكرية المناهضة لاثيوبيا، إلا أنهّ على الرغم من موقف إثيوبيا الثابت لتعزيز علاقتها الوديّة مع السودان، فإنّ تزايد ضغوط الإسلام السياسي بدأت تقوضّ العلاقات الوديّة بين البلدين، نتيجة لسياسة السودان وانشطتها الإسلامية التي لم تقتصر فقط في محيط إثيوبيا[٢].

توهم السودان أنّ ثقة الحكومة الاثيوبية الوليدة ورغبتها الصادقة في تحسين علاقتها مع السودان، بجانب انشغالها في إيجاد حلول لمشاكلها الداخلية، وبناء دولتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام منغستو، لن تمكن اثيوبيا من مقابلة تحديات أصدقائها

انموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٧، ص ٣٤٨.

(1) Girma Kebbede (ed.)، Sudan's Predicament: Civil War، Displacement and Aldershot: Ashagate Publishing Ecological Degradation،1999 ،P 49

(2) Peter Woodward O.p.cit. p.53.

من الجيران[١]، فقد تمكنت الأخيرة من الحصول على دعم القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية في تحديها ضد الجماعات المزعزعة للاستقرار التي يزعم أنّ السودان يساعدها، وممّا يبدو أنّ السودان كان لديه الرغبة في الظهور كقّوة مهيمنة في القرن الأفريقي بإضعاف اثيوبيا لضمان أن تكون مصلحتها الوطنية هي الأهم[٢].

ساءت العلاقة بين اثيوبيا والسودان مطلع عام ١٩٩٤، حينما أقدمت السودان على تقديم الدعم العسكري لجبهة تحرير الأورومو[٣] المعارضة في قاعدتها بالقرب من مدينة الدمازين السودانيّة الحدوديّة وقد ركّزت السودان نشاطها على قوميّة بني شنقول المسلمة، وتحديداً قبيلة البرتا لإلمامها باللغة العربية وساعدت الحكومة السودانية جبهة بني شنقول في الحصول على وجود داخل الحكومة الاثيوبية، وحينما

---

(١) عبد الحميد مرحوم على الله، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(2) Girma Kebbede (ed.)، O.p.cit. p.38.

(٣) جبهة تحرير الأورومو: هي منظمة أسسها في عام١٩٧٣، وطنيون من شعب الأورومو وتنادي بتقرير مصير شعب أورومو، فحققت شعبية عظيمة في مناطق قوميتها، وتصفها الحكومة الإثيوبية بأنها منظمة إرهابية، وشكلت الأورومو عدة منظمات قومية منها: جبهة تحرير أورومو الإسلامية، والرابطة الدولية لشعب الأورومو، وجمعية المرأة الأوروموية، وشباب مسيرة الأورومو، إلا أن أبرز وأكبر تلك المنظمات هي جبهة تحرير الأورومو، وفي عام ١٩٩١، شاركت الجبهة مع الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية في تشكيل حكومة انتقالية للبلاد إثر إسقاط حكم منغستو هيلا مريام، وخرجت الأورومو من التحالف الحاكم إثر انتخابات صيف عام١٩٩٢، وشنت بدءًا من عام ١٩٩٣، كفاحًا مسلحًا ضد الحكومة الإثيوبية التي تقودها قوميتا الأمهرية والتيغراي، وبعد ابتعاد جبهة تحرير أورومو عن العملية السياسية أصبحت المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو المشاركة في الحكومة هي المسيطر على المقاعد النيابية المخصصة لولاية أوروميا، وأصبحت تحتكر بصورة شبه كاملة السلطة السياسية في الولاية منذ١٩٩٢، وعلى الرغم من أن الجبهة لم تلجأ للعنف منذ عام ٢٠٠٢، إلا أن عدداً من التقارير اكدت على أن نشاطها غير العنيف قد ازداد بعد الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٥، وللجبهة مكاتب في واشنطن وبرلين، ومنهما تبث محطات إذاعة أورومية باللغتين الأمهرية وأفان. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد سليمان ابكر، اثيوبيا مابين النزاع والصراع، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢، ص ١٢٥.

فشلت جبهة بني شنقول في الحصول على أيّة مكاسب، لجأت للعنف بشن هجمات عسكرية على المدارس والمستشفيات والبنى التحتية في المنطقة مستغلين بذلك قواعدهم في السودان[١].

وقد أدىّ تدهور الوضع في العلاقات السودانية الإثيوبية إلى اتهامات متبادلة بين البلدين لدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان من الحكومة الإثيوبية وتقديم الأسلحة والدعم السياسي لجبهة تحرير الأورومو من حكومة السودان، وفي تلك الأثناء كانت علاقات السودان مع إريتريا تتدهور؛ بسبب مزاعم إريتريا ضد السودان بتهمة تدريب وتسليح حركة الجهاد الإسلامي الإريترية التي كانت تشن هجمات حرب العصابات في غرب إريتريا، وأثناء ذلك الصراع السوداني الإريتري، أظهرت إثيوبيا دعماً قوياً لإريتريا، بعد سلسلة من المفاوضات بين حكومتي البلدين فشلت في إحداث تحسينات قطعت الحكومة الإريترية العلاقات الدبلوماسية جميعاً مع السودان في الأول من كانون الأول١٩٩٤ [٢]، وقد عُقدت الدورة الثالثة للجنة الوزارية السودانية الاثيوبية المشتركة في أديس أبابا عام ١٩٩٥، ثم توقفت أعمال اللجّنة الوزاريّة لمدّة خمس سنوات بالتوالي؛ بسبب محاولة اغتيال الرئيس المصري في اثيوبيا[٣].

(1) Young، John، "Along Ethiopia's Western Frontier: Gambella and Benishangual in Transition"، JMAS، Vol 37، No 2، 1999، P 333.

(2) Girma Kebbede (ed.)، O.p.cit. p.36.

(٣) فاطمة عمر العاقب علي، البعد الإقليمي لتوجيهات الإنقاذ الإسلامية وأثره علي علاقات السودان بدولتي إثيوبيا وإرتريا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ١٢٦.

ثانياً: محاولة اغتيال الرئيس المصري وأثرها على العلاقات بين السودان واثيوبيا.

وصل الرئيس المصري محمد حسني مبارك، إلى أديس أبابا في ٢٦ حزيران ١٩٩٥، لحضور الاجتماع السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية[١]، وكانت المخابرات المصرية قد تحسّبت للأمر وأرسلت السيارة المصفحة للرئاسة مسبقا[٢]، وفي يوم وصوله فتح مسلحون النار على السيارة وقتل اثنان منهم في تبادل إطلاق النار العنيف مع الحرس الشخصي للرئيس مبارك[٣]، في حين تمكن ثلاثة آخرون من الهرب وبعد الحادثة بخمسة أيام عثرت عليهم قوات الأمن الإثيوبية مختبئين في أديس أبابا وقتلت أحدهم، إلا أنّ ثلاثة ممّن كانوا معه تمكّنوا من الفرار وكان بين هؤلاء الثلاثة أحد من أطلق النار على سيارة الرئيس[٤]، وقد اتهمت اثيوبيا بوساطة وزارة الخارجية رسمياً حكومة السودان في الأول من أيلول ١٩٩٥، بتوفير ملاذ لمرتكبي محاولة الاغتيال وتزويدهم بالسلاح وجوازات السفر ونقلهم من أديس أبابا وإليها على متن طائرة الخطوط الجوية السودانية بين الخرطوم واديس ابابا[٥].

(١) منظمة الوحدة الافريقية: أُسست في ٢٦ أيار ١٩٦٣، ووقعت في أعقاب أول قمة أفريقية عُقدت في أديس أبابا وحضرها ممثلون عن ٣٠ دولة أفريقية مستقلة، ونص الميثاق على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واحترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة وحرمة حدودها، وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء في المنظمة من ثلاثين دولة عام ١٩٦٣ إلى ٥٣ دولة عام ٢٠٠٢، تعقد المنظمة اجتماعاً سنوياً في واحدة من العواصم الأفريقية يحضره رؤساء دول وحكومات الأقطار الأعضاء فيها، وقد جرت العادة بأن يحضر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة جلسة الافتتاح ويلقي كلمة فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر: عذراء شاكر الهلالي، منظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣-١٩٩٠، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

(٢) روبرت او كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٥٨.

(٣) صحيفة الجمهورية، العراق، العدد ٨٧٦٢، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٥.

(4) Gunaratna، R. Inside Al Qaeda: Global Network of Terror، London، 2002، P 160.

(5) Herald، Ministry of Information of Ethiopia، September، 1995.

اتسمت سياسة السودان تجاه إثيوبيا بضبط النفس وكانت ترى أنّ الأمر مخطط كبير تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، يرمي إلى مواجهات عسكرية بين السودان وجيرانه تكون ذريعة لتدخلات أجنبية من دول كبرى خارج الإقليم بهدف الإطاحة بنظام الحكم في السودان[١].

تدهورت علاقة اثيوبيا بالسودان، وأيدت اثيوبيا مصر في اتهامها للسودان وأطلقت وسائل الإعلام المصرية حملة اتهامات بالغة العنف ضدّ الجبهة الإسلامية القومية والرئيس السوداني عمر حسن البشير وسارت تظاهرات كبيرة في شوارع القاهرة تدين السودان، وبدأ التحرك داخل الجبهة الإسلامية القومية ذاتها؛ لإنهاء عزلة السودان كدولة معزولة، وهنا ظهر انشقاق واضح بين المعتدلين والمتشددين الذين حرصوا حتى ذلك الوقت على الظهور بمظهر الوحدة غير القابلة للاختراق، وفي ٦ اب ١٩٩٥، قامت الحكومة السودانية بالتخلّي عن سياستها السابقة بالسماح لأيّ عربي أو مسلم بدخول السودان دون تأشيرة، ممّا أدىّ إلى توقّف تدفّق المتشددين الباحثين عن ملجأ آمن ومزيد من التدريب في السودان، وتبلور قلق متنامٍ داخل حكومة الجبهة الإسلامية القوميّة من وضع السودان المحاط بأصدقاء ضعفاء وأعداء حازمين شكلوا «دائرة للعداء» تمتد من ليبيا في الغرب إلى إريتريا وإثيوبيا في الشرق[٢].

(١) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٦ تموز ١٩٩٥؛ عبد الوهاب الافتدي، السودان إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ٣٥.

ثالثاً: تداعيات حادثة اغتيال الرئيس المصري على الموقف في السودان

أدان القادة الأفارقة علناً السودان ووصفوه حكماً شمولياً عنصرياً ومتعصباً، واتخذت كلّ من مصر وإثيوبيا ودول أخرى جانب العداء للحكم في السودان، وكشف الرئيس الأثيوبي ميليس زيناوي عن موقف شديد العداء تجاه نظام الخرطوم، ليس بسبب دوره في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس محمد حسني مبارك فقط، وإنّما أيضًا بسبب استمراره في دعم الحركات الإسلامية في الصومال[١]، واعلنت الولايات المتحدة الامريكية سحب سفارتها في الخرطوم في شباط ١٩٩٥، فضلاً عن ذلك طردت بريطانيا عدداً من الدبلوماسيين السودانيين بتهمة تواطؤ السودان المزعوم في أعمال إرهابية[٢].

سعت مصر واثيوبيا لنقل الأزمة من الإطار الثنائي إلى الإطار الإقليمي؛ للحصول على إدانة دولية لتوريط السودان في محاولة الاغتيال فاتجهت إلى منظمة الوحدة الأفريقية في العام ١٩٩٥، عبر آليّة فضّ النزاعات التي أقرت باشتراك السودان في محاولة الاغتيال وإدانته وطالبت في الوقت نفسه بتسليم المتهمين الثلاثة التي حددتهم التحقيقات الاثيوبية، وعدّتهم موجودين داخل الأراضي السودانية[٣]، واتخذت الحكومة الاثيوبية اجراءات أخرى تجاه الحكومة السودانية تمثلت بما يأتي[٤]:

١- إغلاق القنصلية العامّة.

٢- إيقاف السفر بين أديس أبابا والخرطوم.

---

(١) ابرز تلك الحركات حزب الاتحاد الإسلامي الصومالي. للمزيد من التفاصيل ينظر: روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(2) Girma Kebbede (ed.)، O.p.cit. p.40.

(٣) جريدة الرأي العام، العدد ٢٣٨٨، كانون الاول ٢٠٠٣.

(٤) نجلاء مرعي، العلاقات الامريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٦٣.

٣- تقليل عدد التمثيل الدبلوماسي السوداني.

٤- إيقاف حركة الطيران للطائرات السودانية.

٥- إغلاق المدرسة السودانية الإسلامية في أديس أبابا.

٦- فرض تأشيرة الدخول إلى إثيوبيا على الرعايا السودانيين.

٧- نقلت الخلافات والاتهامات إلى آليّة فضّ النزاعات الإفريقية.

٨- وضع حدّ لنشاطات المنظمات العاملة فيها والمرتبطة بالسودان بصورة مباشرة وغير مباشرة.

٩- قامت القوات الأمنية الإثيوبية باغتيال اثنين من السودانيين العاملين في إحدى منظمات الإغاثة السعودية.

ونتيجة عدم نجاح مساعي منظمة الوحدة الافريقية، وعدم استجابة الحكومة السودانية لدعوتها بتسليم المتهمين في محاولة الاغتيال، تقدمت الحكومة الاثيوبية بالاشتراك مع الحكومة المصرية[١] بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي[٢]، مطالبين فيها

(١) محمد ابو الفضل، النظام السوداني عنصر للتوتر والاستقرار الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٩٢-٩٣.

(٢) مجلس الامن الدولي: هو أحد الأجهزة الرئيسة لهيأة الأمم المتحدة وقد خصص الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة لبيان طريقة تأليف ذلك المجلس واختصاصاته وإجراءات العمل الخاصة به، ويعد المجلس هو الجهاز التنفيذي الوحيد للأمم المتحدة، فهو المعني الأول بتنفيذ قواعد القانون الدولي على المستوى الدولي، ويتألف المجلس من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، وروسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه، وتنتخب الجمعية العامة للأمم المتحدة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس فكل سنتين يتم اختيار الأعضاء غير الدائمين، ويراعى في ذلك التوزيع الجغرافي العادل، ويكون لكل عضو في مجلس الأمن مندوب واحد، وصوت واحد، وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه، أما في المسائل الموضوعية فتصدر قرارات المجلس بموافقة تسعة من أعضائه على أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة. للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد محمد اليوسف، مجلس الامن

بضرورة عقد اجتماع عاجل وفرض الحظر على السودان وهو أمر وافق عليه مجلس الأمن الدولي وشكل ذلك بدوره مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين[١].

أثار الأمر حفيظة الحكومة السودانية والتي عارضت مجلس الأمن الدولي، إذ نفت وجود أي عناصر سودانية متورطة في محاولة اغتيال الرئيس المصري وعبرّت وزارة الخارجية السودانية في بيان لها، عن أسفها لما قامت به الحكومة الإثيوبية وأضافت بأنّ حكومة السودان قامت بتشكيل لجنة تحقيق وثبت لديها بأنّ أحد المتهمين هو مصري الجنسية ويحمل جوازي سفر أحدهما اثيوبي والآخر سوداني مزورين[٢].

بلغت النتائج الوخيمة لمحاولة الاغتيال الفاشلة ذروتها في كانون الاول ١٩٩٥، إذ صدر قراراً من مجلس الأمن الدولي يطالب السودان بتسليم المسلحين الثلاثة الهاربين، ورفض ممثل السودان في هيأة الأمم المتحدة[٣]، ذلك القرار وأكدّ أنّ المنظمة الدولية لا تملك أي دليل على وجود الثلاثة بالسودان ونتيجة لذلك الردّ

الدولي دراسة شرعية قانونية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف-دهلقية، العدد ٢٥، الاصدار٢، ج١، جامعة الازهر، مصر، ٢٠٢٢، ص٢٨٢.

(١) الامين عبد الرزاق ادم، اثيوبيا التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٩١-٢٠٠٩، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٩٢-١٩٣.

(٣) هيأة الأمم المتحدة: أُسست في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥، من قبل ٥١ دولة ملتزمة بحفظ السلام عن طريق التعاون الدولي والأمن الجماعي، وكان تأسيسها هو بمثابة إعلان فشل ذريع لجهاز عصبة الأمم المتحدة التي أسست في عام ١٩١٩، والتي لم تستطيع إيقاف قيام الحرب العالمية الثانية، لذا كانت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تبحث عن كيان يلبي مصالحها، ويحقق التوازن المطلوب في المجتمع الدولي، ويكون جهازاً فاعلاً في حل النزاعات ومكافحة ومنع الحروب وتوطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق إنشاء أجهزة أخرى تتبع للجهاز الرئيسي وتكون أداة فاعلة وقوية في المجتمع الدولي، يوجد مقر هيأة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية. للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد محمد اليوسف، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

المتشدد أصدر مجلس الأمن القرار١٠٤٤، في كانون الثاني ١٩٩٦، بفرض عقوبات على السودان؛ لرفضه التعاون مع التحقيقات في محاولة الاغتيال، في حين اتهمت الولايات المتحدة الامريكية السودان بالتواطؤ وتوفير ملجأ آمنٍ لمنفذي محاولة الاغتيال[١]، وعندما أصّر السودان على رفض التعاون فرضت هيأة الأمم المتحدة عقوبات أشد عليه في القرار١٠٥٤، الصادر في ٢٦ نيسان ١٩٩٦، والذي تضمّن تخفيض حجم البعثة السودانية في هيأة الأمم المتحدة وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين داخل الولايات المتحدة الامريكية[٢].

وجد السودان نفسه عام ١٩٩٦، دولة معزولة عن الأسرة الدوليّة ممّا ساعد على وقوع المزيد من التصدّع داخل الجبهة الإسلاميّة القوميّة، وإعادة تنظيم أجهزة الأمن السودانية[٣].

(١) الطيب زين العبدين، السودان تحت العقوبات الدولية قضايا دولية، بيروت العدد ٣٤٩، ٩ ايلول ١٩٩٦، ص ١٨.

(٢) جريدة الرأي، الاردن، العدد ٩٣٧٢، ٢٨ نيسان ١٩٩٦.

(٣) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

رابعاً: انفراج الأزمة وعودة العلاقات السودانية الأثيوبية.

إنّ سياسة السودان تجاه الأزمة حظيت بالنجاح وذلك عند لقاء الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي في ياوندي عاصمة الكاميرون ١٩٩٦، وجرى الاتفاق على التعايش السلمي وتبادل المعلومات وعدم لجوء أيّ بلد لإيذاء الآخر وعقب ذلك اللقّاء تحسّنت نسّبياً العلاقة بين البلدين، إذ همّت الحكومة السودانية بكسر طوق الحصار المفروض عليها عبر جيرانها(١).

أتاح حفل تنصيب رئيس لجيبوتي في ايار ١٩٩٩، فرصة، لرئيس الوزراء ميليس زيناوي، والرئيس عمر حسن البشير، للاجتماع في جيبوتي ومناقشة شؤونهما الثنائية، وفي تموز ١٩٩٩، التقى الزعيمان أيضاً في الجزائر العاصمة أثناء اجتماع رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية على أساس التفاهم الذي تمّ التوصّل إليه بينهما، وبدأت العلاقات الإثيوبية السودانية تشهد تحسّناً كبيراً(٢).

أجرى الرئيس السوداني زيارة لأديس أبابا عام١٩٩٩، وصفها المراقبون بأنهّا مهمّة وتأريخية، ولاسيما في علاقة السودان الدولية بصفة عامّة وعلاقة السودان بأثيوبيا بصفة خاصة، وتبعها في عام ٢٠٠٠، زيارة للرئيس الإثيوبي للسودان(٣)، ثم استأنفت اللجنة الوزارية أعمالها بانعقاد الدورة الرابعة بالخرطوم في شباط ٢٠٠٠، وتواصلت اجتماعاتها وزاد حجم البعثات المتبادلة بين البلدين(٤).

أثناء اجتماعات اللجّنة الوزارية بأديس أبابا في المدّة من ٣٠ نيسان إلى ٢ أيار

---

(١) الصادق مساعد يوسف، العلاقات العامة والسياسة الدولية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٣٤.

(2) Press Release، Ethiopian Sudanese Joint Ministrial Committee، Khartoum،6 March 2000.

(٣) الصادق مساعد يوسف، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٤) الامين عبد الرزاق ادم، اثيوبيا التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٩١-٢٠٠٩، مجلة امة الاسلام العلمية، العدد ١٢، الخرطوم، ٢٠٢١، ص ٨٨.

٢٠٠١، جرى مناقشة سُبل التعاون بين البلدين وتفعيل ما تمّ الاتفاق عليه في اجتماعات اللجّان الوزاريّة الفنيّة المشتركة السابقة في الخرطوم[١].

قام النائب الأول للرئيس السوداني بزيارة إلى اثيوبيا في كانون الاول٢٠٠١، ووقع السودان اتفاقية شملت التعاون في المجالات كافة ومنها السياسية والعسكرية[٢].

قدمت القاهرة وأديس أبابا طلباً مشتركاً إلى مجلس الأمن الدولي لمراجعة قرار الحظر على السودان نتيجة لتحسّن العلاقات بين البلدين، وكبادرة حُسن نيّة سلّمَ السودان خاطفي الطائرة الإثيوبية التي أجبرت على الهبوط في مطار الخرطوم في أواخر عام٢٠٠١، بحسب اتفاق تبادل المجرمين بين الدولتين[٣].

عقدت اللّجنة الوزاريّة المشتركة في آيار ٢٠٠٢ اجتماعها بالخرطوم، وقام عدد من الوفود في المجالات المختلفة بتبادل الزيارات بين البلدين وفود سياسيّة وحزبيّة، ووفود الشرطة، ووفود العدل، ممّا انعكس إيجابيّاً على العلاقة بين البلدين[٤].

جاءت زيارة رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوى إلى السودان عام ٢٠٠٢، خطوة إضافيّة في تعزيز العلاقات، إذ أجرى بها رؤساء البلدين مباحثات تناولت المسائل السياسيّة والاستراتيجيّة بين البلدين، ممّا أدّى إلى التقارب بين الخرطوم وأديس أبابا[٥].

---

(١) جون ينق، دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ملف خاص عن القرن الافريقي، ترجمة: عوض السيد الكرنسي، العدد ٣، المجلد ٢، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) الصادق مساعد يوسف، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٣) عبد الوهاب الطيب البشير، العلاقات السودانية الاثيوبية، مجلة القرن الافريقي، العدد ٥، د.م، ٢٠٠٦، ص٨٢.

(٤) عبد الجبار خضير محمد، العلاقات السودانية الاثيوبية الماضي والحاضر والمستقبل، مركز راصد للدراسات السياسية والاستيراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص٧٩.

(٥) حاتم محمد احمد تكروني، علاقات السودان مع دولتي مصر واثيوبيا واثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاستيراتيجية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٢، ص ٨٣.

خامساً: موقف السودان من العلاقات الاثيوبية الاريترية

ارتبطت حكومة عمر حسن البشير بعلاقات وثيقة مع ثوار اريتريا، إذ ساندت الحكومة السودانية ثوار اريتريا، ولاسيما بعد تمكنهم من التحرر من الحكم الأثيوبي عام ١٩٩١، فقد قدمت الحكومة السودانية لثوار اريتريا دعماً فاعلاً ومؤثراً تمثل بقيام رئيس المخابرات السوداني بنقل اسياس افورقي[١]، وميلس زيناوي على متن طائرة من الخرطوم إلى أسمرة لتسلّم الحكم في اريتريا، وتكفلّت السودان بنفقات عملية الاستفتاء على استقلال إريتريا بين مئات الآلاف من اللاجئين الاريتريين في اراضيها[٢]، وكانت السودان أول دولة تفتح لها سفارة في أسمرة وقيام الرئيس السوداني عمر حسن البشير، بزيارة دولة إريتريا المستقلّة وفي الوقت نفسه قام الرئيس الاريتري اسياس افورقي في نهاية حزيران عام ١٩٩٣، بزيارة رسمية للسودان اتفق فيها الجانبان على حلّ المسائل

---

(١) اسياس افورقي: سياسي ورئيس إريتريا ولد في ٢ شباط ١٩٤٦، بمدينة أسمرة إبان حقبة السيطرة البريطانية عليها، وشغل منصب رئيس دولة إريتريا منذ الانفصال عن إثيوبيا في٢٤ ايار١٩٩٣، وهو نصراني الديانة، درس الهندسة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٦٥، إلا أنه تخلى عنها عام ١٩٦٦، وغادر إلى كسلا، انضم أفورقي إلى جبهة تحرير إريتريا عام ١٩٦٦، وعين عام ١٩٨٧، أميناً عاماً للجبهة الشعبية الإريترية، التي تمكنت بحلول ١٤ أيار ١٩٩١، من السيطرة على معظم الأراضي الإريترية، ودخلت عدد من وحداتها العاصمة أسمرة، وانتخب أفورقي عام ١٩٩٤، رئيساً للجمعية الوطنية، وفي اليوم نفسه انتخب رئيساً للبلاد من أعضاء الجمعية الوطنية نفسها، وفي شباط ١٩٩٤، تحولت «الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا» إلى حزب سياسي يدعى «الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة»، وبقي هو أمينه العام، وبعد وصوله إلى السلطة، أبقى أفورقي على سياسة الحزب الواحد، ورفض إجراء انتخابات حرة تمهد الطريق أمام تحول ديمقراطي حقيقي، مما جعله يتعرض لانتقادات حادة في الداخل بسبب ما اتهم به من هيمنة على مقاليد السلطة في البلاد، وكان من المقرر إجراء الانتخابات عام ١٩٩٧، لكنها لم تجري. للمزيد من التفاصيل ينظر: عمر زرآي، الرئيس اسياس افورقي مسيرة قيادة الثورة والدولة، دار هادي برس للنشر، اسمرا، ٢٠٢٣.

(٢) محمد جواد علي، اريتريا والموقف من العرب والعروبة، مجلة أوراق افريقية، العدد ٢٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٤٨.

المشتركة بين البلدين وأكدا على أهميّة تحقيق الاستقرار والأمن لكلا البلدين[١].

تأزمت العلاقات السودانية الاريترية [٢]، ولاسيما بعد ان اتهمت إريتريا السودان بالعمل على اسقاط نظام الحكم في اريتريا بالعمل المسلح، وعمدت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٤، بحجّة أنّ السودان أصبح يشكّل مصدر تهديد للأمن في إريتريا[٣].

تصاعدت حدة التوتر في العلاقات السودانية الإريترية عام ١٩٩٧، ولاسيما حينما أخذت القوات الإريترية تقاتل بفاعليّة إلى جانب المعارضة السودانية أثناء هجومها على الشريط الحدودي شرقي السودان[٤]، وفي المقابل أتبعت الحكومة السودانية السياسة نفسها تجاه اريتريا بتقديم الدعم اللوجستي للمعارضة الاريترية وأعادت فتح مكاتبها في السودان ودعمت دورها العسكري[٥].

بدأت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا في ٦ ايار ١٩٩٨، حينما عبرت القوات الإريترية الحدود في مدينة بآدمي، ومع بداية الحرب بدأت محاولات عزل الخرطوم[٦]، وأدركت

---

(1) Africa South of Sahara، European Publication Ltd، London، 1995، p9.

(٢) ياسر الخطاب، اريتريا والامن القومي العربي، تقريرات استراتيجية، الدار العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢١.

(٣) جبار علي عبد الله، التطورات السياسية في اريتريا منذ الاحتلال الاستعماري حتى عام ١٩٩٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٢١٣.

(٤) ادريس عبدالله، التدخل الاجنبي وانعكاسه على الأمن العربي، مجلة قضايا شرق أوسطية، العدد ٣، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧، ص ٩٨-٩٩.

(٥) علي سلمان صايل، العلاقات الاسرائيلية الاريترية واثرها على الأمـــن القومي العربي للفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣٥.

(٦) صلاح حليمة، النزاع الاريتري الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٩.

الحكومتان الإريترية والإثيوبية الدور المهم الذي يمكن أن يؤديّه السودان في تحديد نتائج النزاع بينهما، فبدأت حكومتا البلدين باستعمال الدبلوماسية؛ لنيل تأييد الخرطوم لموافقتهما، ممّا جعل البلدان يسعيان لخطب ودّ السودان، وعرفت إثيوبيا وإريتريا قدر الدعم السوداني العسكري والسياسي والاستخباري أو أهميّة استعمال الأراضي السودانية في إكساب أحد الطرفين زمام المبادرة في الحرب، فضلاً عن إنّ إثيوبيا نظرت إلى السودان جسراً مهمّاً للتواصل مع العالم العربي الذي رأى فيه الأثيوبيون أنّه متعاطف مع إريتريا، وهكذا نظر الأثيوبيون إلى السودان حلقة وصل مهمّة يمكن أن تسهم في تقليل الدعم العربي ولاسيما السعودي لإريتريا[١].

إنّ سعي الحكومتين الإريترية والإثيوبية لاستمالة السودان جاء نتيجة ظهور النفط في الخرطوم، واحتياج كلّ من أسمرة، وأديس أبابا إليه، فضلاً عن أنّ إثيوبيا بوصفها دولة حبيسة صارت تبحث عن موانئ أخرى بخلاف الموانئ الإريترية التي تمّ إغلاقها في وجهها، وكان البديل الجيبوتي غير كافٍ؛ بسبب ارتفاع تكلفة النقل والشحن من ناحية، وصغر الحجم من ناحية ثانية، ومن ثم كان البديل يتمثل في محاولة تحسين العلاقات بالسودان واستغلال ميناء بورسودان في ذلك الشأن[٢].

استمرت العلاقات مقطوعة بين اريتريا والسودان حتى ظهرت بوادر الانفراج بين البلدين عام١٩٩٨، حينما صرّح وزير خارجية اريتريا في ١٢ كانون الأول ١٩٩٨، بأنّ هناك رغبة أكيدة لدى بلاده لتحسين علاقتها مع السودان، وأكدّ وزير خارجية اريتريا في مؤتمر اللاجئين الذي عقد في الخرطوم في ١٣ كانون الأول ١٩٩٨، على ضرورة إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين[٣].

---

(1) Press Release، Ethiopian Sudanese Joint Ministrial Committee، Khartoum،6 March 2000.

(٢) طه حميد حسن العنبكي، تطورات الصراع الاريتري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للعلوم والقانون والسياسة، المجلد ٣، العدد ١-٢، جامعة القادسية، ٢٠١٠، ص ٦٥.

(٣) جبار علي عبد الله، المصدر السابق، ص ٢١٦.

عادت العلاقة إلى مجاريها بوساطة قامت بها دولة قطر، إذ تمّ توقيع الطرفين السوداني والاريتري في ٢ أيار١٩٩٩، على اتفاق مصالحة في الدوحة ونصّ الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واحترام القوانين المنظمة للتعايش السلمي واحترام الخيارات السياسية لكّل بلد، والامتناع عن تبنّي سياسة لتصدير الإيديولوجيات والسعي لفرضها، والامتناع عن استضافة مؤتمرات تستهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة والعمل على حلّ الخلافات بالطرق السلمية[١].

انتهت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا بتوقيع اتفاقية الجزائر في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٠، التي نصّت على تكوين قوّة لحفظ السلام من المنظمة الدولية لمراقبة المنطقة المتنازع حولها[٢].

وبالنسبة لإثيوبيا شهدت العلاقات بينها وبين السودان تحسّناً ملحوظاً، ولاسيما بعد توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية المشتركة على كلّ المستويات، الأمنية والسياسية[٣]، فضلًا عن أنّ البلدين كانا قد شكلا مع اليمن تحالفاً في تشرين الاول٢٠٠٢، وهو تجمع صنعاء[٤]، والذي يعدّ مظهراً من مظاهر التحالفات السياسية

(١) منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣١.

(٢) ياسر ثابت، ذاكرة القرن العشرين، دار اكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٤٦.

(٣) جريدة اخبار اليوم، القاهرة، ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

(٤) تجمع صنعاء: وهو عبارة عن تحالف إقليمي بين ثلاث دول هي: إثيوبيا، والسودان، واليمن، وقد كتبت مسودته في تشرين الأول ٢٠٠٢، في قمة جمعت زعماء الدول الثلاث في العاصمة اليمنية صنعاء ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن المؤثرات الثلاثة من جهة وإرتريا من جهة أخرى، ووفقاً للبيان الختامي الصادر يوم تأسيسه عن اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث المشار إليها، وأن الغاية من إنشائه تكمن في إقامة علاقة تعاون بناء بين دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة، وفي قمة أديس أبابا في ٢٩ كانون الاول ٢٠٠٣، أكد رؤساء الدول الثلاث بأن باب العضوية في التجمع مفتوح لكل من يؤمن بأهدافه ومبادئه من دول المنطقة، وكانت ارتيريا ترى فيه تجمعاً يستهدف نظامهم، ويعمق عزلتهم، وهو جزء من الصراع الذي تقوده إثيوبيا ضدهم

في القرن الأفريقي، وعلى الرغم من إعلان أعضاء ذلك التحالف من أنّ الغاية من إنشائه تكمن في إقامة علاقة تعاون بنّاء بين دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة، إلا أنّه اثار مخاوف إريتريا التي تعده تحالفاً موجهاً ضدّها بالتحديد بفعل الصراعات الناشبة بينها من جهة وبين تلك الأنظمة الثلاثة من جهة أخرى[١].

لقد أسهمت الحرب بين اريتريا واثيوبيا اسهاماً كبيراً في دفع اريتريا نحو المصالحة مع السودان، ومراجعة مواقفها السابقة، ولاسيما وإنّ إريتريا قد أحسّت حينها بخطورة حقيقية؛ كون الامور كانت تسير في صالح اثيوبيا، ليس ذلك فحسب، بل كانت الحكومة الاريترية تعاني من عدّة ضغوط منها[٢]:

١- الحرب مع اثيوبيا وعدم حصول اريتريا على دعم كافٍ من جهات خارجية.

٢- الضغط الذي واجهته الحكومة الاريترية من قبل الشعب الاريتري نفسه، للعودة إلى أحضان العروبة، والنأي بها عن التحالفات المؤذية لها ولمنطقة القرن الأفريقي وللأمن القومي العربي عمومًا.

٣- الضغوطات الامريكية ضدّ نظام اسياس افورقي والمتمثلة في قرار الكونغرس الأمريكي بوقف المساعدات إلى إريتريا؛ لعدم تبنيها للديمقراطية وانتهاكها لحقوق الانسان الامر الذي رفضه اسياس افورقي؛ لعدم صلاحية ذلك المبدأ الأمريكي لشعوب القارة الأفريقية.

=في المنطقة سعياً إلى إسقاط نظام الجبهة الشعبية في أسمرة، ومن هنا قال إسياس أفورقي عن قيادة التجمع "إنهم يعملون لإسقاط نظامنا، ولكن سنتغلب عليهم بالتعاون مع حلفائنا، ولن يستطيعوا أبداً". للمزيد من التفاصيل ينظر: اشرف علام، مشروع قناة البحرين والامن العربي، مجموعة النيل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٢٣-٥٢٤.

(١) جلال الدين محمد صالح، القرن الافريقي اهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات افريقية، العدد ١، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٥٣٨٧، ١٨ أيار ٢٠٠٥.

وأياً كانت الدوافع وراء عقد اتفاق الدوحة، فقد كان لذلك الاتفاق أثره في توثيق علاقة البلدين بالزيارات المتبادلة بين الطرفين وتوثقت بصورة أفضل بوساطة العقيد الليبي معمر القذافي[١]، في القمّة التي عقدت في طرابلس، للمدة من ١٦-١٧ أيار ٢٠٠٥، إذ تم اللقاء بين الرئيس السوداني عمر حسن البشير والرئيس الاريتري اسياس افورقي، وأكد الرئيس الاريتري أثناء القمّة إنّ العلاقات بين البلدين تقوم على مصالح دائمة يتّم التعاطي معها على وفق التطورات الراهنة والمستقبلية وهي علاقات طبيعية ولاتحتاج إلى مجهودات للتطبيع[٢].

تمتلك إثيوبيا شبكة جيّدة من العلاقات المتنوعة مع السودان ولا تزال في حالة صراع مع اريتريا، وتعتقد أسمرة أنّ القواسم المشتركة التي خلقتها الخرطوم وأديس أبابا موجهة أساسًا ضدها، ومن هنا كلّما ازداد التوتر بين السودان واريتريا كلّما اتجهت العلاقات السودانية الإثيوبية إلى المزيد من السخونة، وقد أدّت تلك النتيجة إلى تكريس الهواجس الاريترية من نظام الحكم في السودان[٣].

---

(١) معمر القذافي: ولد معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي في ٧ حزيران ١٩٤٢، في مدينة سرت، وهو ينحدر من قبيلة القذاذفة إحدى كبرى القبائل الليبية تلقى تعليمه الأول في بلدته، ودرس ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١ في مدينة سبها، طرد من المدرسة؛ لنشاطاته السياسية، إلا أنه أكمل بعد ذلك دراسته في الأكاديمية العسكرية في بنغازي، وتخرج فيها عام ١٩٦٣، وادى دوراً جوهرياً في الانقلاب على الحكم السنوسي في ليبيا في الأول من أيلول ١٩٦٩، فيما أطلق عليه لاحقا اسم «ثورة الفاتح»، وتمَّ إعلان الجمهورية في ليبيا التي تحول اسمها فيما بعد إلى «الجماهيرية، وفي عام ١٩٧٦، نشر القذافي كتابه الأخضر وجعله أيقونة لجماهيريته، وعرض فيه ما سماها ب «النظرية العالمية الثالثة» التي عدّها تجاوزا للماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم الجماهير الشعبية، واعتمد اللون الأخضر لونا رسميا في البلاد في عام ١٩٨٨، توفي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٠١؛ فراس البيطار، المصدر السابق، ص ٩٨٨-٩٩٠؛ محمد صادق محمد الكرباسي، مركب الالفين من شذى القرنين، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١٩، ج١، ص ١٨٥.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٥٣٨٧، ١٨ أيار ٢٠٠٥.

(٣) طه حميد حسن العنبكي، المصدر السابق، ص ٦٧.

الخاتمة

١. مرت العلاقات السياسية السودانية الأثيوبية بالكثير من التغيرات نتيجة لتطورات الأوضاع السياسيّة، التي اتسمّت بالمد والجزر، بحسب ظروف كلا البلدين، إذ إنّ العلاقات بينهما كانت دائما ما تتسم بالتوتر في معظم المراحل الزمنية باستثناء حقب قليلة حدث فيها تقارب بين سياسات الدولتين، وإنّ ذلك التنافس سببه الرئيس تأثرّ القوى الخارجية على سياسة كلّ من الدولتين تجاه الأخرى، إذ اتسّمت العلاقات السودانية الاثيوبية بالتذبذب وعدم الثبات وتراوحت بين الودّ والقطيعة.

٢. جاءت الحكومة السودانية بقيادة رئيس الجمهورية العميد عمر حسن البشير إلى الحكم بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩، وكذلك نجحت الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا بقيادة رئيس الوزراء ميليس زيناوي عام ١٩٩١، بمساعدة ومقدرة من السودان من الوصول إلى الحكم في اثيوبيا ممّا ساعد على فتح صفحة جديدة في العلاقات السودانية الإثيوبية.

٣. شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية مطلع التسعينيات من القرن الماضي قدراً كبيراً من الاستقرار وتطّوراً ملحوظاً على صعيد العلاقات الاقتصاد والسياسية والثقافية، إلا أنّها سرعان ما تدهورت العلاقة اثر محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك عام ١٩٩٥، في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا والتي اتهمت فيها السودان بتدبير تلك الحادثة.

٤. ساندت الحكومة السودانية الثوار في اريتريا وكانت السودان أول دولة تفتح لها سفارة في أسمرة عاصمة اريتريا، وقيام رئيسها عمر حسن البشير، بزيارة دولة اريتريا المستقلة، وساءت العلاقات بعد اتهام اريتريا للسودان بمحاولة اسقاط نظامها عام ١٩٩٤، وكان الصراع الإثيوبي الإرتري عام ١٩٩٨، بداية تحسّن العلاقات السودانية الإثيوبية وكان كل من اثيوبيا واريتريا يريد كسب ودّ السودان في تلك الحرب كي يكسب حياد الأخير.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. احمد سليمان ابكر، اثيوبيا مابين النزاع والصراع، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٢٢، ص ١٢٥.

٢. احمد همام محمد، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، مجلة السياسة الاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ١٤، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٥٠٣.

٣. ادريس عبدالله، التدخل الاجنبي وانعكاسه على الأمن العربي، مجلة قضايا شرق أوسطية، العدد٣، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧، ص٩٨-٩٩.

٤. أشرف علام، مشروع قناة البحرين والامن العربي، مجموعة النيل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٢٣-٥٢٤.

٥. الامين عبد الرزاق ادم، اثيوبيا التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٩١-٢٠٠٩، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص ١٢٧-١٢٩.

٦. الامين عبد الرزاق ادم، اثيوبيا التطورات السياسية والعلاقات مع دول الجوار ١٩٩١-٢٠٠٩، مجلة امة الاسلام العلمية، العدد ١٢، الخرطوم، ٢٠٢١، ص ٨٨.

٧. جبار علي عبد الله، التطورات السياسية في اريتريا منذ الاحتلال الاستعماري حتى عام١٩٩٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٢١٣.

٨. جريدة اخبار اليوم، القاهرة، ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

٩. جريدة الرأي العام، العدد ٢٣٨٨، كانون الاول ٢٠٠٣.

١٠. جريدة الرأي، الاردن، العدد ٩٣٧٢، ٢٨ نيسان ١٩٩٦.

١١. جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٦ تموز ١٩٩٥؛ عبد الوهاب الافتدي، السودان إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ٣٥.

١٢. جلال الدين محمد صالح، القرن الافريقي اهميته الاستراتيجية وصراعاته الداخلية، مجلة قراءات افريقية، العدد ١، لندن، ٢٠٠٤، ص ١٠٦-١٠٨.

١٣. جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٩٢-١٩٣.

١٤. جون ينق، دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ملف خاص عن القرن الافريقي، ترجمة: عوض السيد الكرنسي، العدد ٣، المجلد ٢، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٦٨-١٦٩.

١٥. حاتم محمد احمد تكروني، علاقات السودان مع دولتي مصر واثيوبيا واثرها على الامن القومي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الاستيراتيجية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، ٢٠١٢، ص ٨٣.

١٦. خالد محمد اليوسف، مجلس الامن الدولي دراسة شرعية قانونية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف-دهلقية، العدد ٢٥، الاصدار٢، ج١، جامعة الازهر، مصر، ٢٠٢٢، ص ٢٨٢.

١٧. روبرت او كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٥٨.

١٨. سامي السيد، الانتخابات التشريعية في اثيوبيا ٢٠٠٥، مجلة أفاق افريقية، المجلد ٦، العدد ١٩، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

١٩. سعود بن علي بن محمد القريشي، التغيرات السياسية في القرن الافريقي وأثرها على امن البحر الأحمر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢، ص ٧٩.

٢٠. الصادق مساعد يوسف، العلاقات العامة والسياسة الدولية، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، ٢٠٠٣، ص ١٣٤.

٢١. صحيفة الجمهورية، العراق، العدد ٨٧٦٢، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٩٥.

٢٢. صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٥٣٨٧، ١٨ أيار ٢٠٠٥.

٢٣. صحيفة الحياة، لندن، العدد

١٥٣٨٧، ١٨ أيار ٢٠٠٥.

٢٤. صلاح حليمة، النزاع الاريتري الاثيوبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٩.

٢٥. طه حميد حسن العنبكي، تطورات الصراع الاريتري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للعلوم والقانون والسياسة، المجلد ٣، العدد ١-٢، جامعة القادسية، ٢٠١٠، ص ٦٥.

٢٦. الطيب زين العبدين، السودان تحت العقوبات الدولية قضايا دولية، بيروت العدد ٣٤٩، ٩ ايلول ١٩٩٦، ص١٨.

٢٧. عبد الجبار خضير محمد، العلاقات السودانية الاثيوبية الماضي والحاضر والمستقبل، مركز راصد للدراسات السياسية والاستيراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص٧٩.

٢٨. عبد الحميد مرحوم على الله، اثر التدخل الأجنبي على السيادة الوطنية ١٩٥٦-٢٠٠٦ السودان انموذجاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٧، ص ٣٤٨.

٢٩. عبد الفتاح أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٠١؛ فراس البيطار، المصدر السابق، ص ٩٨٨-٩٩٠؛ محمد صادق محمد الكرباسي، مركب الالفين من شذى القرنين، بيت العلم للنابهين، بيروت، ٢٠١٩، ج١، ص ١٨٥.

٣٠. عبد الوهاب الطيب البشير، العلاقات السودانية الاثيوبية، مجلة القرن الافريقي، العدد ٥، د.م، ٢٠٠٦، ص٨٢.

٣١. عبد الوهاب ايمن السيد، الازمة السودانية المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠٠-٢٠١.

٣٢. عذراء شاكر الهلالي، منظمة الوحدة الافريقية ١٩٧٣-١٩٩٠، دار

صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.

٣٣. علي سلمان صايل، العلاقات الاسرائيلية الاريترية وأثرها على الأمـــن القومي العربي للفترة من١٩٩٣-١٩٩٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٣٥.

٣٤. عمر زرآي، الرئيس اسياس افورقي مسيرة قيادة الثورة والدولة، دار هادي برس للنشر، اسمرا، ٢٠٢٣.

٣٥. فاطمة عمر العاقب علي، البعد الإقليمي لتوجيهات الإنقاذ الإسلامية وأثره علي علاقات السودان بدولتي إثيوبيا وإرتريا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ١٢٦.

٣٦. محمد ابو الفضل، النظام السوداني عنصر للتوتر والاستقرار الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٩٢-٩٣.

٣٧. محمد جواد علي، اريتريا والموقف من العرب والعروبة، مجلة أوراق افريقية، العدد ٢٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،١٩٩٨، ص ٤٨.

٣٨. منى حسين عبيد، السودان ومحيطه الإقليمي دراسة في المشكلات السياسية، بيت الحكمة العراقي، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٣١.

٣٩. نجلاء مرعي، العلاقات الامريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٦٣.

٤٠. هشام محمد الأمين، الصراع الدولي والإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واثره على دول الجوار الافريقي، مجلة دراسات افريقية، العدد ٢٢، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٢، ص١٣٩.

٤١. ياسر الخطاب، اريتريا والامن القومي العربي، تقريرات استراتيجية، الدار العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢١.

٤٢. ياسر ثابت، ذاكرة القرن العشرين،

دار اكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٤٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

43. Africa South of Sahara، European Publication Ltd، London، 1995، p9.

44. Girma Kebbede (ed.)، Sudan's Predicament: Civil War، Displacement and Aldershot: Ashagate Publishing Ecological Degradation،1999 ،P 49

45. Gunaratna، R. Inside Al Qaeda: Global Network of Terror، London، 2002، P 160.

46. Herald، Ministry of Information of Ethiopia، September، 1995.

47. Kinfe Abraham،Ethiopia From Bullets to the Ballot Box: The Bumpy Road to Democracy and the Political Economy of Transition: Lawrenceville: The Red Sea Press،1994،P 42.

48. Peter Woodward O.p.cit. p.53.

49. Press Release، Ethiopian Sudanese Joint Ministrial Committee، Khartoum،6 March 2000.

50. Young، John، "Along Ethiopia's Western Frontier: Gambella and Benishangual in Transition"، JMAS، Vol 37، No 2، 1999، P 333.